المحاضرة الرّابعة: المعايير النّصية في التراث العربي

علمنا أن شروط نصّية النص ما ذكره كلٌّ من (روبيرت دي بوجراند و دريسلر)، غير أن تلك الشّروط كانت واردة فيما سبق من الدراسات، وفي ذلك يقول (روبيرت دي بوجراند): "وليست هذه المعايير جديدة بطبيعة الحال، ولكن علاجها حتّى هذه اللحظة جاء مفرّقا ومدمجا"[1]، وإن كان لا يعني ذلك في التراث العربي، غير أن ذلك ينطبق أيضا على تراثنا العربي.

سنحاول فيما يلي عرض نصوص تراثية تحمل في طياتها أبعادا لسانية، ذات صلة وطيدة بالمعايير التي تبنتها لسانيات النص في الدّرس الحديث؛ ذلك أنّ علماء التراث قد طرحوا عدّة قضايا نحوية وبلاغية وأصولية وفي علم التّفسير تمسّ اللغة تركيبا ونحوا ودلالة وسياقا، ولكلّ تلك الجهود علاقات وطيدة مع قضايا اللسانيات الحديثة.

ويحسن أن نشير هنا بأننا لا ينبغي أن نحمّل الدرس التراثي ما لا يتحمله، لأجل محاولة تكييفه مع الدّرس الحديث، فقد نعثر على أسس وقواعد نصّية في التراث لم تصل إليها اللسانيات الحديثة، كما يمكن أن نجد في هذه الأخيرة، ما لم يُهتم به في الدرس اللغوي التراثي، وهذا لما لكل زمن من خصوصيات واهتمامات من جهة، ولما نتج من استقلالية بعض العلوم عن علوم أخرى، فأحدث قواعد خاصة وضابطة للعلوم المنفصلة من جهة أخرى.

- ✓ **معيارا (الاتساق: والانسجام).**

يقول عبد القاهر الجرجاني في شرط النّظم:" **واعلمْ أنَّ مما هو أَصلٌ في أنَ يدِقَّ النظرُ، ويَغْمُضَ المَسْلكُ في توخِّي المعاني التي عرفت، أنْ تتَّحِدَ أجزاءُ الكلام، ويَدخلَ بعضُها في بعض، ويشتدَّ ارتباطُ ثانٍ منها بأَوَّل، وأن يُحتاجَ في الجِملة إلى أن تضَعَها في**

[1] - روبيرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص 105..

النفس وَضْعاً واحداً، وأن يكون حالُكَ فيها، حالَ الباني يَضعُ بيمينه هاهنا، في حالِ ما يَضَعُ بيَسارِه هناك. نعم وفي حالِ ما يُبْصر مكانَ ثالثٍ ورابعٍ يَضعُهما بَعْدَ الأَوَّلَيْن. وليس لما شأْنهُ أن يجيءَ على هذا الوصف، حَدٌّ يَحْصرُه وقانونٌ يُحيطُ به، فإنه يجيء على وجوهٍ شتى وأنحاءَ مختلفة"[2]. تُعد هذه المقولة وغيرها ممّا ذكره الجرجاني واحدة من الأسس التي بنى عليها الدّرس اللغوي العربي الحديث ما يطلق عليه (نظرية النّظم) عند الجرجاني؛ وهنا يمكن أن نعرض لأهم الأفكار التي حملتها المقولة السّابقة:

في قوله: (**أنْ تتَّحِدَ أجزاءُ الكلام، ويَدخلَ بعضُها في بعض، ويشتدَّ ارتباطُ ثانٍ منها بأَوَّل**) فاتحاد أجزاء الكلام وتداخلها وارتباط بعضها ببعض، وعلاقة الأول بالثّاني، كلّ هذه القضايا من مباحث **الاتّساق**.

في قوله: (**وأن يكون حالُكَ فيها، حالَ الباني يَضعُ بيمينه هاهنا، في حالِ ما يَضَعُ بيَسارِه هناك. نعم وفي حالِ ما يُبْصر مكانَ ثالثٍ ورابعٍ يَضعُهما بَعْدَ الأَوَّلَيْن**)، فضلا عن أن هذه العبارة تعنى بمعيار (الاتّساق) نجدها تفسّر بتمثيل بديع إحدى أهم ثنائيات دو سوسير وهي (الاختيار والتّركيب)، ، فهناك عمليتان: اختيار للحجر المناسب، وتركيبه في المكان المناسب، والحجر هنا بمثابة، اللفظ المختار من الرّصيد اللغوي، ووضعه في المكان المناسب، هو وضع ذلك اللفظ في الجملة، في موقعه الذي يناسبه، فلايُوضع الحجر الصغير في الثّلم الكبير ولا العكس.

ويقول في موضع آخر:"**واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك، علمت علما، لا يعترضه شك، أن لا نظم في الكلم، ولا ترتيب، حتّى يتعلّق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب تلك...**"[3] يقول الفقي " **فأشار هنا إلى أهميّة التّماسك**

[2] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص137.
[3] - نفسه.

الدّلالي، والتّماسك بين أجزاء النّص، وإلى التّعالق ، وإلى علاقة السببية، وهي من علالقات التّماسك النّصي"[4].

✓ **معيار المقبولية:**

يقول ابن طباطبا: "**فإذا كان الكلام الوارد على الفهم منظوما، مصفى من كدر العيّ، مقوما من أود الخطإ واللحن، سالما من جور التأليف، موزونا بميزان الصّواب لفظا ومعنى وتركيبا اتّسعت طرقه، ولطفت موالجُه، فقبله الفهم وارتاح له، وأنس به، وإذا ورد على ضدّ هذه الصّفة، وكان باطلا محالا مجهولا، انسدت طرقه ونفاه واستوحش عند حسّه به، وصدىء له، وتأذى به، كتأذي سائر الحواس بما يُخالفها على ما شرحناه"**[5].

لقد بنيت هذه العبارة على شرطين وجوابين: فالشرط الأول (**فإذا كان الكلام الوارد على الفهم منظوما، مصفى من كدر العيّ، مقوما من أود الخطإ واللحن، سالما من جور التأليف، موزونا بميزان الصّواب لفظا ومعنى وتركيبا**) وجواب الشرط الأول قوله: (**اتّسعت طرقه، ولطفت موالجُه فقبله الفهم وارتاح له، وأنس به**)، أما الشرط الثّاني: (**وإذا ورد على ضدّ هذه الصّفة، وكان باطلا محالا مجهولا**) أي ضدّ صفة الشّرط الأول، فجوابه: (**انسدت طرقه ونفاه واستوحش عند حسّه به، وصدىء له، وتأذى به، كتأذي سائر الحواس بما يُخالفها على ما شرحناه**).

في هذه المقولة لابن طباطبا تلخيص لمعيار سبب **المقبولية** وعدمها؛ فالمتلقي يقبل النّص ويرفضه، ومن شروط القبول أن يكون الكلام (منظوما/ لا كدر ولا عيّ فيه/لا خطأ ولا لحن/ جيّد التأليف/ أي موزونا لفظا وتركيبا ومعنى)، باختصار أن يكون متّسقا منسجما، فالعبارة تطرح معيار **المقبولية**.

[4] - صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النّصي، ج1، ص127.
[5] - محمد أحمد ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، ص 20.

✓ **معيار المقصديّة:**

يقول عبد القاهر الجرجاني: "**وكان ممّ يعلم ببدائه المعقول أنّ النّاس إنما يكلّم بعضهم بعضا ليعرف السّامع غرض المتكلّم ومقصوده، فينبغي أن يُنظر إلى مقصود المُخْبِر من خبره وما هو؟**"[6]

جعل الجرجاني غاية تخاطب النّاس أن يعرب المتكلّم عن قصده، ويدرك ذلك القصد متلقيه، وهذا ما ينصّ عليه معيار (القصدية/ المقصدية)، في لسانيات النّص، إذ نجده لا يبتعد عمّا عرّف به مُحَمَّد الأخضر الصبيحي معيار (المقصدية)، بقبوله " لكلّ منتج خطاب غاية يسعى إلى بلوغها، أو نية يريد تجسيدها، ويستمد مفهوم القصد شرعية وجوده في الدراسات اللسانية، قديمها وحديثها، من أن كلّ فعل كلامي يفترض فيه وجود نية للتوصيل والإبلاغ"[7]

✓ **معيار الإعلامية:**

جاء في (تلخيص المفتاح) في باب (المعاني) " **لا شكّ أن قصد المُخبِر بخبره: إفادة المخاطب**"[8] وفي هذا القول ما يطابق معيار (**الإعلامية**)، بل نجد في الدّرس البلاغي في باب المعاني ما يتطرق إلى درجات الإعلامية، يقول القزويني: " **وعلى هذا فإن الخبر، على ما يراد منه نوعان: الأول: إفادة المخبِر المخاطَب الحكم....الثّاني: إفادة المخبِر المخاطبَ كونه –أي: المخبر– عالما بالخبر**"[9] فالنّوع الأول يقابل الدّرجة الثانية والثالثة، وذلك بأن يخبر المتكلم متلقيه بخبر لا يعرفه، فيكون هذا غير محتمل (المحتوى) وهي الوسيلة الأولى لإبراز الإعلامية في مصطلح ديبوجراند، والنّوع الثاني: أن يخبره بخبر يعلمه، فيكون هذا من الدّرجة الأولى.

---

[6] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص488.
[7] - محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص، ص96.
[8] - الخطيب القزويني، تلخيص المفتاح، ص49.
[9] - نفسه، ص49.

وقد اهتمّ البلاغيون في تقييمهم للشعر والخطب وغيرها بالشّكل، والذي يقابل الوسيلة الثّانية لوسيلتي إبراز الإعلامية: (الهيئة)، وفي ذلك يقول أبو هلال العسكري: "**وليس الشّأن في إيراد المعاني، لأن المعاني يعرفها العربيّ والعجميّ والقرويّ والبدويّ، وإنما هو في جودة اللفظِ وصفائه، وحسنه وبهائه، ونزاهته ونقائه، وكثرة طلاوته ومائه، مع صحّة السّبك والتّركيب، والخلو من أود النّظم والتأليف**"[10] لذلك اعتنى الشعراء والخطباء في أشعارهم وخطبهم بتحميلها حللا جديدة في الصياغة تركيبا وصورة، فتجدهم يختارون من التراكيب ومن الصّور البلاغية من استعارات وتشابيه، ما يفاجؤون به متلقيهم ويجذبونه نحو إبداعاتهم:"ولهذا تأنَق الكاتب في الرّسالة، والخطيب في الخطبة، والشّاعر في القصيدة، يبالغون في تجويدها، ويغلون في ترتيبها؛ ليدلوا على براعتهم، وحذقهم بصناعتهم."[11] وما ذلك إلا لأسر المتلقي، بسلاح الشّكل، الذي سيجد في تآليفهم ما يصبو إليه من جدّة تثيره، وهو ما لن يلتفت إليه لولا ذلك النّسيج الجديد والمبدع الذي قُدّم إليه.

✓ **معيار المقامية:**

ويمكن أن نستجلي بوضوح معيار المقامية في مقطع من صحيفة بشر بن المعتمر الشهيرة، قوله: "**ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات**"[12]. فقد راعى بشر بن المعتمر عدّة عوامل تتحكم في طبيعة الخطاب، إذ لكل عامل أقدار مختلفة، وكلّما تغير قدر عامل ما، وجب ضبط الخطاب ضبطا يناسبه، وهذه العوامل هي : (**أقدار الكلام**) (**أقدار المعاني**)

[10] - أبو هلال العسكري،كتابة الصّناعتين، ص55.
[11] - نفسه، ص56.
[12] - الجاحظ، البيان والتبيين، ص71.

(أقدار المستمعين) (أقدار المقامات) (أقدار الحالات) ، فللكلام عدّة مستويات، وللمعاني عدّة مراتب والمستمعون عدّة طبقات، وللمقام في سياقه الزماني والمكاني عدّة أحوال، فلابد من مراعاة اللفظ المناسب للمعنى المختار حسب طبيعة وثقافة ومستوى متلقٍ معين وكلّ ذلك يتحكم فيه الحال، أي المقام بمجموع سياقاته.

✓ **معيار التّناص:**

ينقل الحاتمي مقولة عن (أحمد بن أبي الطاهر الماروزي[13]، ت 893م) يقول فيها: **" كلام العرب ملتبس، بعضه ببعض، وآخذ أواخره من أوائله، والمبتدع منه والمخترع قليل، إذا تصفحته وامتحنته، والمحترس المتحفّظ المطبوع بلاغة وشعراً من المتقدمين والمتأخرين لا يسلم أن يكون كلامه آخذاً من كلام غيره، وإن اجتهد في الاحتراس وتخلل طريق الكلام، وباعد في المعنى، وأقرب في اللفظ وأفلت من شِبَاك التداخل، فكيف يكون ذلك مع المتكلف المتصنع والمعتمد القاصد"**[14] فصاحب المقولة، يرى أنه مهما احترس أصحاب المجيدين في البلاغة والشّعر أن لا يأخذوا من كلام غيرهم، فإنهم لن يتمكنوا من ذلك ولن يسلموا من أن يكون في كلامهم كلام من سبقهم' فما بالك بمن لم يحترس أو من تعمّد أخذ كلام غيره، فهو في بهذه العبارات يتّفق ونظرية التّناص في الدّرس اللساني الحديث.

من خلال عرض بعض ما كان من جهود وأثر الفكر العربي القديم، تمكنا من رصد وعي بكثير بالقضايا النّصية، المنتشرة في كتب البلاغة وعلوم القرآن والتفسير، وغير ذلك، وذلك في مجموع باحث علم النص الحديث، نعم؛ لم تكن تلك الأقوال من علماء الأثر، منهجا تنظيريا، ومبحثا خاصا، وإذا حاولنا إثبات ذلك، سيكون

---

[13] - أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر الماروزي الكاتب الملقب بإبن طيفور، وهو مؤرخ وأديب وجغرافي مسلم819) م893-م 204) (هـ 280 - هـ، ولد في بغداد.

[14] - أبو علي الحاتمي، حلية المحاضرة، ج2، ص28

تعسفا وتعصبا، فكل زمن يستفيد من فكر الزمن الذي سبقه ويضيف إليه ويهذبه، وهذه هي سنة الله، في عمارة الأرض.